الصلاة والسلام على الاحجار والاعتقاد وهذا اشارة قوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن ماء البحر فقال هو الطهور ماءه الحل ميتته فاجابه باكثر مما سئل عنه لان الحاجة دعته اليه الرابع والثالثون قوله واقام الصلوة وايتاء الزكاة وصيام رمضان وان تعطوا من المغنم الخمس فيه دليل على ان الفروع لا تترتب على الاصول الا بعد تحقيقها لانه عليه الصلاة والسلام لم يذكر لهم فروع الايمان حتى تحققوا منهم به وان كان ما تعقده من قلوبهم العالم يقتضي انهم مؤمنون كما ذكرنا لكن لم يفتح بذلك الا حتى كان بالمشافهة والتعليم الخامس والثلاثون فذا تخلف العلماء به ترك الرسول الله عليه وسلم تسليمات كما مر في الحج فانه لما سكت عن الحج لعلم الناس به من كثرة شهرته وهذا ليس بالجميع لانه يلزم على هذا الكل ان يذكر الصلاة من باب اولى لانها تتكرر في اليوم والليلة خمسة مرات وذلك اعظم ما يكون من الشهرة والحج انما هو مرة في السنة فقد لا يعرفه ولا يعهد سيما في الاسلام ومن قال بقول انما لم يذكره لانه لم يكن مرخصا بعد وهذا باطل لانه لم يقرر عليه شيء وهو راهد الوقت فاختلفوا في قدومه فقيل كان قدومه سنة خمس وقيل سنة تسع وقيل سنة تسع بعد الفوز بالفتح وقدومه كان سنة خمس وتسع فهذا التوجيه صحيح لان الحج لم يكن فرضا بعد وعلى الفور بالفتح وقدومه كان سنة تسع فيكمل التوجيه بذلك مرة واحدة ويكفي في هذا انه كان قدومه سنة خمس وتسع والتوجيه ما قالوه من ان الحج لم يكن فرضا بعد وكان قدومه سنة تسع فالتوجيه الذي للخباب فيه هو انه انما سكت عن الحج لان الله عز وجل لم يفرضه الا مع الاستطاعة وهو انه ليس لهم استطاعة لان العدو قد حال بينهم وبين البيت وهم كفار مضر وكيف يذكر لهم الحج وقد نصوا الا على العلة التي هي موجبة لسقوطه عنهم فيكون التكليف ما لا يطاق وذلك ممنوع في هذه الشريعة السمحة ثم انكم الى ما يريد هذا ويوجبه وذلك انه لما ان ذكر له انهم في المضارة مع اعدائهم والمضارة اذا كانت بالغالب الخفيف باضرب لهم عما لا يجب عليهم وهو الحج للجل العذر الذي ذكره الله ونص لهم على الخمس الذي لم ينص لغيرهم عليه لاجل عمله انهم محتاجون الى ذلك لاجل الغنيمة في فصل القتال كما تقدم السادس والثلاثون في هذا دليل على ان غير ذكر الانسان بما هو واجب عليه في وقته ولا يلزم غيره ذلك

غيره ذلك لانه عليه الصلاة والسلام ذكر لهم ما هو الواجب عليهم في وقتهم وترك ما عداه وان كان يلزمهم بعد ذلك ولا يجوز هذا قال بعض العلماء في معنى قوله عليه الصلاة والسلام العلم فريضة على كل مسلم قالوا المراد به علم ما هو واجب عليه في وقته السابع والثلاثون لغا يقول الا يقول فذا لا ولا بأس عليهم بأربع ثم اتبع التفسير بخمس وهي شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصيام رمضان واعطاء الخمس والجواب انهم انما سألوه عن الاعمال الموجبة لدخول الجنة فأمرهم عليه الصلاة والسلام بالاصل الذي تترتب عليه الاعمال وهو الايمان ثم اجابهم بعد ذلك بالاربع فان قال فلم يذكر الايمان مع الاربع ويجعل الاخير زايدا على الاربع قيل له ليس الامر كذلك لانه قد علم انهم مؤمنون بالادلة التي تقدمت في الحديث على ما بيناه فلا حاجة الى ذكر الاصل هنا للعلم الذي قدمناه وهو ان يكون فرع الاصل اصلا متحققا وقد حققنا هذه القاعدة الشرعية وبينا معناها وهو انه لما كان الرابع الخامس لا يجدي الا بوجود ما قبله وازدادهم على ذلك لانه قد تقرر فيما هو اقل من هذا العدد والحديث حيث قال امرتكم او امر القوم وكيف يهملهم هذا وعادة الصحابة ابدا التحري الكلي والضبط الكلي في نقلهم ولما كان الامر ظاهرا كما ذكرنا لم يحتج الى بيان والله اعلم الثامن والثلاثون فيه دليل على ان ترك هذه الاعمال المنكرة لا يدخل الجنة وان كان مأمورا بها لانهم سألوه عن الاعمال التي بها يدخلون الجنة فنص لهم عليه الصلاة والسلام على هذه الاعمال بعد ما مر لهم الايمان كما تقدم والخاص من هذا انهم ان لم يعملوا ما نص لهم عليه لم يدخلوا الجنة واما انهم يدخلوا الجنة ودخول النار لانه ليس هناك الا الدارين ولهذا يجتمع من يقول بان النار لها من افراد لها يفنى كما هو ولكنه القليل والجماعة على انه يفنى حد الاكبر وهو المشيئة ان شاء عز وجل عذب به وان شاء غفر له واذا عذبه والتخليد ليس هناك لانعقاد الايمان التاسع والثلاثون في هذا دليل على انه يبدأ بالاوايل فالاوايل بالاكد فالاكد لان الفرايض كثيرة مثل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والنهي عن الكبيرة الكبرى كنه عليه الصلاة والسلام قد فضل هذه على غيرها وما فضل على غيره فالصحابة فضله عليه اكد مع ان المحافظة على الكل واجبة الاربعون فيه دليل على فضل العلم على غيره من الاعمال لانه لم يحمل

وبيده اسراء الربع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)